المحـــاضـرة رقم 08

المـــبحـــث الثـــاني: دور المنظمـات الدوليـــة في مكافحـــة الفســـاد

حقق التعاون الدولي في مكافحة الفساد على مدار السنوات الأخيرة تقدمًا ملحوظًا أين انتشار الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بمكافحة مكافحـة الفســاد وصادقت عليها أغلب دول العالم. ولهذا، تعتبر مكافحة الفساد من قبل مختلف المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية منها وغير الحكومية عنصر أساسي في سياسات التنمية والحد من الفقر.

المـــطلب الأول: دور منظمـــة الشفافيـــة الدوليـــة ومكافحـــة الفســـاد

منظمـة الشفافيـة الدوليـة (Transparency International) هي منظمة ألمانية غير حكومية تأسست في عام 1993. مقرها في برلين، هدفها غير الربحي هو اتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد العالمي من خلال تدابير مجتمعية ومدنية لمكافحة الفساد ومنع الأنشطة الإجرامية الناشئة عن الفساد. من أبرز إصداراتها مقيـاس الفسـاد العالمـي (Global Corruption Barometer) ومؤشر مدركات الفساد (the Corruption Perceptions Index).

وتستهدف منظمة الشفافية الدولية الفساد على كل المستويات، من الحكومات المحلية إلى الشركات متعددة الجنسيات، تمشيا مع إيمانها بأن الفساد يخلق الفقر ويديمه، ويضعف الديمقراطية، ويشوه التجارة الوطنية والدولية، ويعرض الأمن القومي للخطر، ويهدد الموارد الطبيعية في جميع أنحاء العالم. وهي تركز على خمسة مجالات اهتمام: الفساد في السياسة، والفساد في القطاع الخاص، والفساد في الصفقات العامة، والفقر والتنمية، والاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد[1].

وقد أفادت **بـــاتريشـــا موريـــرا (Patricia Moreira)**، المديرة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية، قائلة: "**ينخر الفساد في الديمقراطية شيئا فشيئا ليؤدي في نهاية المطاف إلى حلقة مفرغة ينال فيها الفساد من المؤسسات الديمقراطية لتصبح ضعيفة وأقل قدرة على مكافحته**". وأضافت قائلة: "**في ظل ما نراه من تهديد للمؤسسات الديمقراطية من قيادات ذات توجه استبدادي أو شعبوي غالبًا، يتعين أن نبذل جهدا أكبر لتعزيز الضوابط**

[1] The Editors of Encyclopaedia Britannica, "Transparency International" , **Encyclopaedia Britannica** ,at: https://bit.ly/3mxdpiz

والتوازنات ولحماية حقوق المواطنين". وقالت رئيسة منظمة الشفافية الدولية **ديليـــا فيريـــرا روبيـــو** (Delia Ferreira Rubio): "**تكشف أبحاثنا عن وجود علاقة واضحة بين إرساء ديمقراطية سليمة والنجاح في مكافحة الفساد في القطاع العام**". وأردفت قائلة: "**يمكن للفساد أن يستشري بشكل واسع حين تستند الديمقراطيات إلى أسس هشة، وحين يستحوذ السياسيون الشعبويون والمناهضون للديمقراطية على هذه المؤسسات ويستغلونها لمصلحتهم، وهو ما رأيناه في عدة بلدان**"[1].

المـــطلب الثـــاني: اتفاقيـــة الأمـــم المتحـــدة لمكافحـــة الفســـاد

لقـــد مثلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 محطة فارقة في تاريخ الجهود الدولية لمكافحة الفساد خاصة جرائم الفساد العابرة للحدود التي سبق ذكرها. واعتبرت إطارًا تعاونيًا متعدد الأطراف جمع بين الدول النامية والمتقدمة. وكرست منافذ تعاون متعدد الأبعاد، وراعت إلى حد بعيد الخصوصية القانونية للدول المصادقة على الاتفاقية. وتتألف الاتفاقية من مقدمة وإحدى وسبعون مادة موزعة على ثمانية فصول[2].

وتعـــد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمثابة الصك العالمي الوحيد الملزم قانونا لمكافحة الفساد، كمـــا أَنَّ المقاربة واسعة النطاق للاتفاقية والطابع الإلزامي للعديد من أحكامها، يجعلها أداة فريدة من نوعها لتمثل استجابة شاملة لمشكلة عالمية، وقد انضم إلى هذه الاتفاقية الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد تمت مناقشة نص اتفاقية مكافحة الفساد التي وضعتها الأمم المتحدة خلال سبع جلسات من قبل لجنة متخصصة للتفاوض بشأن هذه الاتفاقية، عقدت بين 21 يناير 2002 و1 أكتوبر 2003. وتغطي هذه الاتفاقية خمسة مجالات رئيسة هي: التدابير الوقائية، التجريم وإنفاذ القانون، التعاون الدولي، استرداد الأصول، والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات. ويُعتبر مؤتمر الدول الأطراف بمثابة الهيئة الرئيسة لوضع سياسات الاتفاقية، بما يوفر الدعم للدول الأطراف الموقعة في تنفيذها للاتفاقية[3].

المـــطلب الثـــالـــث: البنـــك الـــدولـــي ومكافحـــة الفســـاد

أعلن رئيس البنـك الـدولـي **جيـــم يونـــغ كـــيم (Jim Yong Kim)** أَنَّ الفساد هو "**العدو الأول للشعب**" في البلدان النامية، مؤكدًا على أَنَّ البنك يعزز من حربه على الفساد ومطالبًا البلدان النامية

---

[1] منظمة الشفافية الدولية، **مؤشر مدركات الفساد 2018**، 2019، ص 1.

[2] آمال ينون، **مطبوعة مادة الفساد وأخلاقيات المهنة**، جامعة محمد الصديق بن يحي، 2017/2016، ص 47.

[3] "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، **هيئة الرقابة الإدارية والشفافية**، في: http://bit.ly/2Sq29re/

الشريكة والقطاع الخاص بالمشاركة في هذه الحرب[1]. ويعد البنـك الـدولـي من أكثر المنظمات الدولية سعيًا لمكافحة الفساد بحيث يعمل على المستويات القُطرية والإقليمية والعالمية لمساعدة البلدان على بناء مؤسسات تتسم بالقدرة على الإنجاز والشفافية وتخضع للمساءلة من أجل ردع الفساد. ويعمل أيضًا مع الحكومات لتصميم وتنفيذ البرامج، ومع شركاء عالميين للحد من التدفقات المالية غير المشروعة. ويمتلك البنك الدولي أدوات رقابة صارمة لضمان استخدام الأموال التي تُصَرف للبلدان المتعاملة معه في الأغراض المخصصة لها. كما له مجموعة من الأدوات والمبادرات لمكافحة انتشار الفساد فيما يخص مساعدة الحكومات على ردع ممارسات الفساد وكشفها، والتي منها[2]:

- يساعد البنك الدولي الحكومات على تحسين إدارة شؤون المالية العامة، وتحسين الخدمات القضائية، وتدريب موظفي جهاز الخدمة المدنية وزيادة قدراتهم، والاستثمار في أنظمة المعلومات المالية، وتيسير وصول الجمهور العام إلى المعلومات، والحد من فرص وقوع ممارسات الفساد الإداري مثل الرشوة.
- يعمل البنك الدولي باستمرار على مساعدة البلدان المتعاملة معه على الاستفادة من مبتكرات التكنولوجيا (مثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتعلُّم الآلي) في معالجة مخاطر الفساد وغيرها من المشكلات المالية والتعاقدية، تلك المبتكرات التي تلعب أيضًا دورًا جوهريًا في تعزيز الثقة والخضوع للمساءلة.
- مساعدة الحكومات على بناء القدرات في المجالات الحيوية من أجل الحد من هذه التدفقات المالية غير المشروعة.
- تقديم المساندة لجهود مكافحة الفساد، وتحسين أنشطة التدقيق والمراجعة، والمساعدة في السياسات المتصلة بإدارة المالية العامة، والتهرب الضريبي، والمشتريات الحكومية، وتسهيل التبادل التجاري وعبور الحدود، وإدارة الموارد الطبيعية، وتنظيم الأنشطة الاقتصادية.
- ابتكار أدوات جديدة لرصد وقياس التدفقات المالية غير المشروعة على مستوى البلدان والمناطق.
- مساعدة البلدان على تحديد المخاطر المتصلة بغسل الأموال والتصدي لها.

(1) "البنك الدولي: الفساد "العدو الأول للشعب" بالبلدان النامية"، **البنك الدولي**، 19/12/2013، في: https://bit.ly/32qTvxE

(2) "صحيفة وقائع مكافحة الفساد"، **البنك الدولي**، 19/02/2020، في: https://bit.ly/33moxG9

– تحسين الوصول إلى المعلومات عن الملاك الحقيقيين للكيانات العامة للحيلولة دون إنشاء الشركات الوهمية ولتقوية تبادل المعلومات الضريبية.

– مساعد الحكومات على بناء أنظمة تتعلق بإفصاح المسؤولين الحكوميين عن مصادر دخلهم وممتلكاتهم، وعلى الحماية من غسل الأموال. وترمي جهود بناء الشفافية والمساءلة هذه أيضًا إلى ضمان الإشادة بالمسؤولين الحكوميين والشركات الذين يتسمون بنظافة اليد مع توقيع الجزاء على الفاسدين والمجرمين.

– إنشاء منتدى عالمي بشأن استرداد الأموال المنهوبة.

المـــطلب الرابــع: صنــدوق النقــد الــدولــي ومكافحــة الفســاد

تعــد مكافحة الفساد إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي اعتمدها الصندوق في تعامله مع الدول التي تلجأ إليه، هذه الاستراتيجية استندت على بعدين أساسيين[1]:

– ضرورة وجود معايير لمكافحة الفساد في الدول المقترضة شرط أساسي للحصول على موارد الصندوق، وهي معايير تندرج ضمن سياسة المشروطية الخاصة بالصندوق؛

– القيام ببرامج إصلاح اقتصادي بدعم من الموارد التمويلية للصندوق لن يحقق أي نتيجة ما لم تكن مدعمة؛

– بمعايير ذات مصداقية لمكافحة الفساد؛

كما تَبنّى صندوق النقد الدولي منذ سنة 1997 شروطًا أكثر تشددًا وموضوعية في منح مساعداته وقروضه ووفق ضوابط مكافحة الفساد، كما أن البنك يساهم في مجالين رئيسيين في مكافحة الفساد هما[2]:

– تدريب وتطوير الموارد البشرية العامة والعاملة في مجال الضرائب وإعداد الموازنات ونظم المحاسبة والرقابة والتدقيق؛

– يساهم الصندوق في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تطور في إطارها القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال والتجارة.

---

[1] آمال ينون، **المرجع السابق**، ص 56.

[2] شرفي منصف، "تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري"، **Revue des Sciences Humaines & Sociales**، المجلد 4، العدد 1، ص 187.